**المنهج الأندلسي**

**في التفسير القرآني**

**بقلم**

**أ.د. سليمان بن صالح القرعاوي**

رئيس قسم الدراسات الإسلامية – كلية التربية

جامعة الملك فيصل - الأحساء

**مقدمة**

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، والصلاة والسلام على الهادي البشير، محمد بن عبد الله ﷺ وعلى آله، وصحبه أجمعين.... وبعد،

لقد قرأت عن المفسرين ومناهجهم، ولفت نظري أن خير كتبهم، وخير مفسريهم من الأندلس، وأنهم السابقون، والسباقون في هذا الميدان لا يُشقُّ لهم غبار، فلئن قال العلماء: (أن خير الكتب في التفسير بالمأثور، هو: محمد بن جرير الطبري، الذي يعتبر إمامًا، وكتابه: « جامع البيان عن تأويل آي القرآن»، أما في التفسير، وأن له الأولية في التفسير - زمنًا وفنًّا - فإن «بقي بن مخلد الأندلسي» يعتبر سابقًا، وكتابه خير من تفسير الطبري بشهادة ابن حزم، ونظرة ابن حزم لن نملك لها دليلًا عندنا لفقدان هذا التفسير، ولكنها على أية حال شهادة منه، وعلى الأقل تقدم بقي زمنًا عن الطبري، إذ ولد بقي في سنة 201 هـ).([[1]](#footnote-1))

قال ابن حزم: «وكتابه في التفسير أقطع قطعًا لا استثني فيه أنه لم يؤلف في الإسلام تفسير مثله، ولا تفسير محمد بن جرير، ولا غيره»([[2]](#footnote-2))، وعلى أية حال فالحديث عن التفسير المفقود الذي ربما كان لأحداث الأندلس أثر في فقده، ولكن الحديث عن التفسير الموجود الذي مازال قائمًا هو من الأهمية بمكان في إبراز دور المدرسة في خدمة التفسير في شتى مجالاته - من تفسير فقهي، أو أثري، أو عقلي.

هذا وقد اخترت في كل مجال كتابًا، ففي التفسير الفقهي: اخترت ابن العربي، والقرطبي، وفي التفسير بالأثر: المحرر الوجيز لابن عطية، وفي الرأي: تفسير البحر المحيط لأبي حيان.

ولا شك أن هؤلاء أعلام، وأقطاب خدموا القرآن خير خدمة، فكل الناس عِيال في التفسير الفقهي على ابن العربي، وكتابه خير الكتب، ويليه القرطبي الذي كتب وحوى من التفسير الفقهي، والأثري، والعقلي.

لذا بدأت بهذه السلسلة - المدرسة الأندلسية في تفسير آيات الأحكام الفقهية، ثم بينت في بحث آخر للمدرسة الأندلسية في التفسير بالأثر، والرأي.

ولعل من الدوافع التي دفعتني في هذا الموضوع هو ما قرأته في بعض الأبحاث السابقة في هذا المجال من خلط، وغلط، فأردت أن يكون هذا البحث صورة جلية، وواضحة في هذا الشأن، وقد أفصح المحكمون عن تلك الأخطاء، وقد سلطت الأضواء عليها.

إن هذه المدرسة في التفسير - أعني الأندلسية - قد قدمت الكثير الكثير، ولئن أخذ المستشرقون الأسباب ببيان مزاياها من أجل أهواء قومية، وإقليمية ببيان رجالهم كمفكرين، فإننا نبرز مزاياهم كعلماء مسلمين للإنسانية جمعاء، فإعزارهم لهم غير إعزارنا لهم - رحمهم الله - فقد كان لهم أثر كبير في إثراء التفسير، وتناقلت الأجيال هذا الأثر ليس في الأندلس فقط، بل في المغرب، ومصر حتى دفن بعضهم في مصر، رحم الله خدمة القرآن، وأجزل له المثوبة، ورحمنا، والمسلمين أجمعين.

الباحث

**أحكام القرآن**

**والمؤلف أبو بكر بن العربي**

هو الإمام العلامة الحافظ الفقيه القاضي محمد بن عبد الله المعافري الأندلسي الأشبيلي، أبو بكر الشهير بابن العربي المالكي.

ولد في أشبيلية سنة (٤٦٨ هـ) تلقى العلوم ببلده، وأتقن القراءات، ثم انتقل إلى قرطبة، وبعدها كانت رحلته إلى المشرق، لقي خلالها كبار العلماء، فأخذ عنهم، ونال علمًا وفيرًا، تولى القضاء ببلده، فنفع الله به لصرامته وشدة نفوذ أحكامه، ورد المظالم إلى أهلها.([[3]](#footnote-3))

**مكانته العلمية:**

لقد جمع أبو بكر علومًا كثيرة أفادها من رحلاته، وتنقلاته بين مراكز العلم، وحواضره في المشرق، والأندلس، فكانت له الصدارة في الفقه، والأصول، ومسائل الخلاف، واتسع في رواية الحديث، وتبحر في التفسير إلى جانب براعته في اللغة، والأدب، وقد شهد له بذلك العلماء.

قال الحجازي: «لو لم ينسب إلى أشبيلية هذا العالم الجليل لكان لها به من الفخر ما يرجع عنه الطرف، وهو كليل».

وقال: «هو بحر العلوم، وإمام كل محفوظ ومعلوم، وله أشعار تشوق فيها بغداد والى الجواز».([[4]](#footnote-4))

**مؤلفاته**:

صنف ابن العربي كتبًا كثيرة في التفسير، والحديث، والفقه، والأصول، وأهمها:

**في التفسير**

1. أنوار الفجر في تفسير القرآن، وقيل: إنه ألفه في عشرين سنة، ويقع في ثمانين ألف ورقة، وقيل: إن هذا التفسير يقع في ثمانين مجلدًا.
2. أحكام القرآن، وهو مطبوع متداول، يقع في أربعة أجزاء.
3. القانون في تفسير القرآن.

**في الحديث:**

١- المسالك في شرح موطأ مالك. ٢- النيرين في شرح الصحيحين.

٣- عارضة الأحوذي على كتاب الترمذي، وهو مطبوع ومتداول، يقع في أحد عشر مجلدًا.

**الفقه وأصوله:**

1. المحصول في أصول الفقه.
2. الإنصاف في مسائل الخلاف.

**في العقيدة:**

1. قانون التأويل، محقق مطبوع.
2. الأمر الأقصى.
3. المتوسط في الاعتقاد.
4. العواصم من القواصم

**في الزهد:**

1. سراج المريدين.
2. سراج المهتدين.

**في اللغة والنحو: -**

١ -إلجاء الفقهاء إلى معرفة غوامض الأدباء.

٢ - ملجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين.

هذه أهم مؤلفات ابن العربي، ومصنفاته، وقد جاءت في جملتها؛ لتخدم النص القرآني، ومختلف العلوم العربية، والإسلامية، وقد ذكرها غير واحد ممن ترجموا لحياته.([[5]](#footnote-5))

**كتاب أحكام القرآن ومنهجه فيه :**

كتابه أحكام القرآن يعد من مصادر التفسير الفقهي بخاصة عند المالكية، وهذا الطابع الذي تميز به هذا الكتاب يدركه القارئ لأول وهلة؛ فإنه لا تخلو صفحة من صفحاته من قضية شرعية، أو مسألة فقهية.

وطريقته في التفسير: فقد كان يعرض لكل سورة من سور القرآن الكريم، ثم يقسمها إلى مسائل، وغالب هذه المسائل فقهية، وكان يقول: سورة الفاتحة: فيها خمس آيات، الأولى فيها مسألتان.... الآية الرابعة والخامسة في سبع مسائل، وهكذا حتى ينتهي من السورة.

ومن خلال هذا الأسلوب كان يعرض إلى المعنى التفصيلي، والإجمالي أحيانا، فيتناول الوضع اللغوي للألفاظ، والمفردات، والمعنى البلاغي - أحيانا - وعلوم القرآن، مثل: أسباب النزول، والمكي، والمدني، والقراءات، وغيرها. ثم الاستنباط الفقهي، والدليل الأصولي، وكثيرًا ما كان يعرض للفقه المقارن، ومسائل الخلاف، وغيرها من المصادر، وأدوات الترجيح بخاصة المصادر المالكية التي تبدو واضحة بجانب معظم المسائل الفقهية الراجحة عنده.

ولقد عُني ابن العربي في تفسيره أحكام القرآن بالمأثور - تفسير القرآن بالقرآن، وتركز معظمه على بيان معاني الألفاظ والمفردات القرآنية، وتوضيحها([[6]](#footnote-6))، وتفسير القرآن بالسنة - وجوانب اهتمامه هاهنا كثيرة دارت معظمها حول الدلالة على المسائل، والأحكام الفقهية، والترجيح بين المذاهب، والانتصار للمالكية، وعُني أيضًا بأقوال الصحابة - رضي الله عنهم - فنقل كثيرًا من أقوالهم وآرائهم.([[7]](#footnote-7))

**منهجه الحديثي في الكتاب:**

**١ - الحديث الصحيح:**

ويتمثل في عنايته الفائقة في الحديث الصحيح من مصادره الصحاح، والاقتصار عليه، وقد اعتمد هذا أصلاً من أصول الدين، من خلال مصنفاته ومؤلفاته، حفظًا له من الدس والكذب، ولذا نجده لا يقبل من الحديث إلا ما صح سنده، وفي هذا يقول: «كذلك في الدين لا يؤخذ من الروايات عن النبي ﷺ إلا ما صح سنده؛ لئلا يدخل في حيز الكذب على رسول الله ﷺ ([[8]](#footnote-8)) وأما دعوته إلى الالتزام بما في كتب الصحاح، فيقول: «ولا يدعون أحد منكم إلا بما في الكتب الخمسة، وهي: كتاب البخاري، ومسلم، والترمذي، وأبي داود، والنسائي، فهذه الكتب بدء الإسلام، وقد دخل فيها الموطأ الذي هو أصل التصانيف، وذروا سواها».([[9]](#footnote-9))

**٢ - الحديث الضعيف:**

وطريقته تتلخص في التنبيه عليه، والحث على تركه، والابتعاد عنه، وعدم الاشتغال به؛ لأنه لا تقوم به الأحكام، ولا تنهض به حجة.

قال في معرض نقده لأحاديث الوضوء: «قلنا: هذه الأحاديث لم تصح، وقد ألقيت إليكم وصيتي في كل وقت، ومجلس، ألا تشتغلوا في الأحاديث، مما لا يصح سنده، فكيف يبنى مثل هذا الأمل - الوضوء - على أخبارٍ ليس لها أصل».([[10]](#footnote-10))

وفي موضع آخر ضعَّف حديث القلتين، وقال: في نهاية حديثه: «وأيضًا هو حديث ضعيف، لا قدم له في الصحة؛ فلا تعويل عليه».

وبذا يكون كتابه أحكام القرآن خاليًا من الأحاديث الضعيفة عنده.

**موقفه من التفسير بالرأي:**

رفض ابن العربي التفسير بالرأي القائم على الهوى، والميل، والتأثر بالنزعة المذهبية، ومخالفة ظاهر الكتاب، والسنة، ووصفه بأنه التفسير المذموم الذي يجب تركه.

قال عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ ([[11]](#footnote-11)) : «قال بعض علمائنا: كانت ضيافته قليلة، فشكرها الحبيب من الحبيب، وهذا تحكم بالظن في موضع القطع، وبالقياس في موضع النقل من أين علم أنه قليل، بل قد نقل المفسرون أن الملائكة كانوا ثلاثة: جبريل، وميكائيل، وإسرافيل، وعِجلٌ لثلاثة عظيم، فما هذا التفسير في كتاب الله بالرأي؟! هذا بأمانة الله هو التفسير المذموم؛ فاجتنبوه فقد علمتموه».([[12]](#footnote-12))

وقد اعتمد ابن العربي في منهجه - أيضًا - على اللغة، واحتكم إليها في أغراض، ومجالات كثيرةٍ أهمها:

1. ذكر معاني ألفاظ القرآن، ومصادرها، وأصولها، وتوجيهها بما يتفق مع السياق القرآني، وفصاحته.
2. تفسير معاني الألفاظ القرآنية؛ للاستعانة بما تحمل من دلالة على الأحكام، والمسائل الفقهية، وترجيح ما يذهب إليه، وما يعزز مذهبه.
3. الوقوف على المعاني المتعددة من خلال أصولها، ومصادرها: القرآن، والسنة، وبما غلب استعماله في لسان العرب شعرًا ونثرًا.
4. التعرض لمعنى اللفظ القرآني في اللغة، والاصطلاح، والموضوعات اللغوية التي عرض لها ابن العربي في تفسيره، وهي:

١ - المعاني ٢ - النحو والصرف ٣ - اللغات ٤ - البلاغة ٥- الاشتقاق ٦- الشعر.([[13]](#footnote-13))

واعتمد ابن العربي - أيضًا - في تفسيره موضوع علوم القرآن، وجعله أساسًا لمنهجه في التفسير، وهذه مسألة لا يستغنى عنها مفسر، إذ إن علوم القرآن هي مفتاح التفسير، ووسائل الوقوف على معانيه، ودلالاته، وأحكامه، وعظاته، وعبره، ومقاصده، وأهدافه.

والموضوعات التي عرض لها تفسيره:

أسباب النزول، المكي والمدني، فضائل السور، وترتيبها، وفواتحها، والقراءات، والنسخ، والقسم، والوقف، وترجمة القرآن.([[14]](#footnote-14))

**الفقه، وأصوله:**

لقد جاء تفسير ابن العربي «أحكام القرآن» تعبيرًا واضحًا، وترجمة صادقة لمكانة صاحبه العلمية، ودرجته في الفقه، والاجتهاد، وسعة اطلاعه على المذاهب، ومسائل الخلاف بصورة عامة، وإحاطته بالمذهب المالكي بخاصة، وقد أهَّلتْه هذه لأن يكون مرجعًا فقهيًّا وافيًا، ومصدرًا كاملًا للتفسير في مجالات الأحكام، وبخاصة على المذهب المالكي. لقد حوى هذا التفسير من الأصول المالكية، وما بني عليها من الفروع الفقهية ما يؤكد هذه الحقيقة بوضوح: الكتاب والسنة، الإجماع، القياس، الاستحسان، المصلحة، عمل أهل المدينة، فتوى الصحابة- رضي الله عنهم - سد الذرائع، العرف والعادة، شرع مَن قبلنا.([[15]](#footnote-15))

**ظاهرة التعصب للمالكية عند ابن العربي:**

وتبدو هذه الظاهرة واضحة في كتابه أحكام القرآن، وأمثلتها كثيرة يمكن الوقوف عليها في مواضع متعددة من كتابه، ومن ذلك على سبيل المثال: ([[16]](#footnote-16))

عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إلى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إلى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إلى الْكَعْبَيْنِ﴾([[17]](#footnote-17)).

يقول ابن العربي: «المسألة الثانية والأربعون في تحقيق معنى لم يتفطن له أحد، حاشى مالك بن أنس؛ لعظيم إمامته، وسعة درايته، وثاقب فطنته».([[18]](#footnote-18))

ولقد بلغت هذه الظاهرة عند ابن العربي ذروتها، بحيث جعلته يرمي مخالفيه بالتهم، ويغلظ عليهم بما لا يليق وجلالة قدرهم، ومكانتهم في الشريعة، لقد أغلظ القول على أبي حنيفة - رضي الله عنه - ووصفه بالضعف في الرأي والفقه، والخلط بين السفه والرشد.

قال في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أو عَلَى سَفَرٍ أو جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أو لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾([[19]](#footnote-19))

قال: «المسألة الثامنة والعشرون: قوله: «ماء» قال أبو حنيفة: هذا نفي نكرة، وهو يعم لغة، فيكون مفيدًا جواز الوضوء بالماء المتغير، وغير المتغير؛ لانطلاق الاسم عليه. قلنا: استنوق الجمل: الآن سيستدل أصحاب أبي حنيفة باللغات، ويقولون على ألسنة العرب، وهم ينبذونها في أكثر المسائل بالعَراء».([[20]](#footnote-20))

وفي موضع آخر يقول: «من غريب الأمر أن أبا حنيفة قال: الحجر على الحر باطل، وأحتج بقوله: (فتحرير رقبة) ولم يفرق بين السفيه، والرشيد، وهذا فقه ضعيف « هذا لم يسلم منه الشافعي - رحمه الله - أيضًا، والإمام الطبري».

**إنصافه لمخالفيه أحيانًا:**

وإذا كانت ظاهرة التعصب لمذهب المالكية تبدو واضحة جلية على ابن العربي، إلا أنه لم يغفل عن مخالفيه - أحيانًا - حيث ينصفهم، ويقف بجانبهم، إن كان الدليل يؤيدهم، ويعزز آرائهم، بل إنه لم يكن ليغفر زلة المالكية إن جانبوا الصواب، ونأوا عنه.

ومن أمثلة الإنصاف عنده: قوله في مسألة طهارة فضل الوضوء والجنابة: «وهذا يدل على أن الماء الفاضل عند الوضوء والجنابة طاهر لا على طهارة الماء المستعمل، كما توهم علماؤنا، وهذا خطأ فاحش، فتأملوه»([[21]](#footnote-21)).

**موقفه من الإسرائيليات:**

ويتلخص موقفه في رد معظم المرويات الإسرائيلية، واعتبارها ساقطة، لا أصل لها؛ لأنها لا تقوم على دليل، بل إنها تفتقر إلى الصحة، فلا يعوَّل عليها، لذا فإننا نجده يتعقبها، ويرفضها، ويقيم الدليل على بطلانها، وتهافتها.

قال ابن العربي: «وفي الإسرائيليات كثير ليس لها ثبات، ولا عليها يعول من له قلب»([[22]](#footnote-22)).

وأما ذكره من الإسرائيليات في تفسيره فهو من قبيل المسكوت عنه الذي يحتمل الصدق، والكذب، وحكمة عندنا التوقف، فلا يحتج به، ولكن يمكن الاستئناس به، فقد وضع ابن العربي ضوابط، وشروط لقبوله، وهو ما وافق القرآن، والسنة، فهو صحيح، وما خالفهما فهو باطل، ومردود([[23]](#footnote-23)).

ومما رده ابن العربي من الإسرائيليات عند تفسير قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾([[24]](#footnote-24))

لقد تعقب ابن العربي ما ورد في قصة حواء حين حملت بولدها، وثقل عليها، وجاء الشيطان، وقال: «إن كنتِ تعلمين أن هذا الذي يضطرب في بطنك من أين يخرج من جسمك، إنه يخرج من أنفك، أو من عينك، أو من فمك، وربما كانت بهيمة، فإن خرج سليمًا تطيعينني؟ قالت له: نعم، فذكرَت ذلك لآدم، فقال: هو صاحبك الذي أخرجك من الجنة، فلما ولدته ..... في حديث طويل سمته عبد الحارث ([[25]](#footnote-25)) بإشارة إبليس بذلك عليها.

كذلك قوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آَتَاهُمَا﴾([[26]](#footnote-26))

قال ابن العربي معقبًا على هذه القصة الإسرائيلية: « وفي الإسرائيليات كثير ليس له ثبات، ولا يعول عليها من له قلب، فان آدم وحواء، وان كانا غرهما بالله الغرور فلا يلدغ المؤمن من جحر مرتين، وان كانا بعد ذلك لا يقبلا له نصحًا، أو يسمعا منه قولًا.([[27]](#footnote-27))

ومما سجله ابن العربي في تفسيره مما هو مسكوت عنه، فيمكن الوقوف عليه في مواضعه.([[28]](#footnote-28))

هذا، ومما هو جدير بالذكر: أن ابن العربي قد أكد في رده الإسرائيليات، وجوب إتباع القرآن الكريم، والالتزام به، مصدرًا وحيدًا لا يتطرق إليه شك؛ لأنه لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه، وهو المصدر المعتمد الذي يحمل في طياته أحسن، وأصدق القصص، ولا يعول على غيره مع وجوده، وفي ضوء ما تقدم نستطيع القول أن كتاب ابن العربي «أحكام القرآن» قد جاء خاليًا من الإسرائيليات التي تتعارض مع ظاهر القرآن، وصحيح السنة، وتتنافى مع أصول العقيدة: من عصمة الأنبياء، وتنزيههم عن كل مالا يليق بهم، وبذا يكون قد انفرد بهذه الميزة عن غيره من المفسرين.

**الجامع لأحكام القرآن**

**والمؤلف القرطبي**

هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج القرطبي المالكي المذهب، لم تشر المصادر التاريخية إلى السنة التي ولد فيها، بينما تتفق على تاريخ وفاته التي كانت سنة ٦٧١.

وهو من العلماء العاملين، الزاهدين في الدنيا، المتصفين بالخلال الحميدة والصفات المجيدة، العارفين بالله، ثم في مختلف فنون العلم، والمعرفة.

**مكانته العلمية:**

قال ابن فرحون: «كان من عباد الله الصالحين، والعلماء العارفين، الزاهدين في الدنيا، المشغولين بما يعنيهم من أمور الآخرة، أوقاته معمورة ما بين توجه وعبادة».([[29]](#footnote-29))

قال المقري في نفح الطيب: «كان أبو بكر شيخًا فاضلاً، وله تصانيف مفيدة تدل على كثرة اطلاعه، ووفور علمه، ومنها تفسير القرآن، مليح إلى الغاية، اثنا عشر مجلدًا».

كان متبحراً في العلم، رَحَلَ، وكتب، وسمع، وكان يقظًا، حسن الحفظ، مليح النظام».([[30]](#footnote-30))

**مؤلفاته:**

ذكر ابن فرحون المالكي مؤلفاته، فقال: « ١- كتاب التفسير، ٢- جامع أحكام القرآن المبين، لما تضمنه من السنة، وآي الفرقان، وهو من أجلّ التفاسير، وأعظمها نفعًا».

٣- والكتاب الأسنى في أسماء الله الحسنى ٤- « التذكرة بأمور الآخرة » 5- «قمع الحرص بالزهد والقناعة، وذل السؤال بالكتب والشفاعة».

وعلق ابن فرحون على هذا الكتاب الأخير، فقال: «لم أقف على تأليف أحسن منه في بابه ». ومنها كتاب « التذكار في أفضل الأذكار».([[31]](#footnote-31))

**منهجه في التفسير:**

لقد بين الإمام القرطبي - في مقدمة تفسيره - منهجه في التفسير، فبيَّن أولاً دوافعه لتفسير القرآن، ثم طريقته، ومنهجه، ثم شروط في التفسير. يقول في مقدمته: «فلما كان كتاب الله، هو الكفيل بجمع علوم الشرع الذي استقل بالسنة والفرض، ونزل به أمين السماء إلى أمين الأرض، رأيت أن اشتغل به مدى عمري، واستفرغ فيه قوتي، بأن أكتب تعليقًا وجيزًا، يتضمن نكتا من التفسير، واللغات، والقراءات، والإعراب، والرد على أهل الزيغ والضلالات، وأحاديث كثيرة شاهدة لما نذكره من الأحكام، ونزول الآيات، جامعًا بين معانيها، ومبينًا ما أشكل منها، بأقاويل السلف، ومن تبعهم من الخلف».([[32]](#footnote-32))

أما شروطه التي التزم بها في تفسيره، فقال فيه: «وشرطي في هذا الكتاب إضافة الأقوال إلى قائليها، والأحاديث إلى مصنفيها؛ فانه يقال: من بركة العلم أن يضاف القول إلى قائله، وكثيرًا ما يجيء الحديث في كتب الفقه، والتفسير مبهمًا، لا يعرف من أخرجه، إلا من اطلع على كتب الحديث، فيبقى من لا خبرة له بذلك حائرًا، لا يعرف الصحيح من السقيم، ومعرفة ذلك علم جسيم. فلا يقبل منه الاحتجاج به، أو الاستدلال، حتى يضيفه إلى من خرجه من الأئمة الأعلام، والثقات المشاهير من علماء الإسلام، ونحن نشير إلى جمل من ذلك في هذا الكتاب، والله الموفق للصواب، وأضرب عن كثير من قصص المفسرين، وأخبار المؤرخين، إلا ما لابد منه، وما لا غنى عنه للتبيين، واعتضت من ذلك تبيين آي الأحكام بمسائل تفسر عن معناها، وترشد الطالب إلى مقتضاها، فضمنت كل آية تتضمن حكمًا، أو حكمين فما زاد من مسائل أبين فيها ما تحتوي عليه من أسباب النزول، والتفسير، والغريب، والحكم، فإن لم تتضمن حكمًا ذكرت ما فيها من التفسير، والتأويل، وهكذا إلى آخر الكتاب، وسميته بالجامع لأحكام القرآن، والمبين لما تضمنه من السنة، وأحكام الفرقان». اهـ([[33]](#footnote-33))

ويعقب ابن فرحون على منهجه هذا في التفسير، فيقول: «وهو لا يتعصب لمذهبه المالكي، بل يعيش مع الدليل حتى يصل إلى ما يرى أنه الصواب، أيًّا كان قائله».([[34]](#footnote-34))

أما موقفه من الإسرائيليات، فقد كان يرفضها، ولا يتعرض لها، غير أن كتابه لم يخل منها.

يتضح مما تقدم أن منهج القرطبي، يقوم على الأسس التالية:

1. التفسير بالمأثور، والتفسير بالرأي.
2. اعتماده، واحتكامه إلى اللغة.
3. موقفه من القراءات الشاذة، والمتواترة.
4. الرد على الفرق الأخرى.
5. العناية التامة بالأحكام الفقهية.
6. موقفه من الإسرائيليات.
7. عدم تعصبه المذهبي، ووقوفه مع الدليل.

**منهجه في التفسير الأخذ بالمأثور والرأي**

يرجع القرطبي في تفسيره إلى التفسير بالمأثور، ففي قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ، فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾ ([[35]](#footnote-35)) فسر الحساب اليسير بأنه الذي لا مناقشة فيه، ثم قال: «كذا روي عن النبي ﷺ من حديث عائشة – رضي الله عنها - قالت: قال رسول ﷺ: «من حوسب يوم القيامة عُذِّبَ» قالت: فقلت يا رسول الله، أليس قد قال الله: « فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ، فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا »([[36]](#footnote-36)) فقال: «ليس ذاك الحساب إنما ذلك العرض، من نوقش الحساب يوم القيامة عُذِّبَ». أخرجه البخاري ومسلم.

فإذا صح الحديث عن الرسول ﷺ أخذ به، وإذا ما ورد التفسير عن الصحابة، والتابعين، حاول أن يجمع بينهما إن أمكن، وإلا رجَّح أحد الأقـوال بالدليـل، بل يردهـا إذا كانت متعـارضة، مثــال ذلك: ما أورده القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿ لَابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾ ([[37]](#footnote-37)) فقد نقل عن عمر، وأبي هريرة: أن الحقب ثمانون سنة، ونقل عن الحسن :أنه سبعون ألف سنة، ونقل أقوالاً كثيرة، ثم عقب في نهايتها بقوله: «قلت هذه أقوال متعارضة، والتحديد في الآية للخلود يحتاج إلى توقيف يقطع العذر، وليس ذلك بثابت عن النبي ﷺ إنما المعنى ما ذكرنا أولاً، أي لابثين فيها أزمانًا ودهورًا، كلما مضى زمن يعقبه زمن، ودهر يعقبه دهر، وهكذا أبد الآبدين من غير انقطاع»، هذا منهجه في التفسير بالمأثور.

أما منهجه في التفسير بالرأي فقد أجازه بعد أن ناقش أدلة القائلين بالمنع، يقول القرطبي: إن كتاب الله يحوي بين دفتيه آيات تحث على الاعتبار والتدبر « أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها » فهذه تدل على أن الله دعا عباده إلى تدبر القرآن، والاعتبار بآياته والاتعاظ بمواعظه، وهي كلمة تدل على اتباعه للتفسير بالرأي بعد مناقشته لأدلة المانعين لهذا النوع، وبهذا جمع القرطبي بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي، وهو مسبوق في ذلك من ابن عطية على وجه الخصوص، إذ هو على رأس القائلين بالتفسير بالرأي، غير أن القرطبي يضيف زيادة على ابن عطية وهي انتقاده لمن يقف في دائرة التفسير بالرأي.

**موقفه من القراءات المتواترة والشاذة:**

نحن نعلم أن كل قراءة متواترة هي القرآن، ولكن المفسرين قد وقفوا من القراءات القرآنية مواقف شتى، فمنهم من طعن في تلك القراءات المتواترة كالقرطبي والزمخشري، ومنهم من رجح قراءة على قراءة، ومنهم من سلك المسلك السليم فلم يطعن ولم يرجح بل ساوى بينهما. ولقد سلك القرطبي مسلك المرجحين في القراءات كما في قراءة: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ و: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ بعد أن ساق أدلة المرجحين لمالك على مَلِكِ أو العكس، قال القرطبي: «وقد احتج بعضهم على أن مالكًا أبلغ، لأن فيه زيادة حرف، فلقارئه عشر حسنات زيادة عمن قرأ: «ملك»، قلت: هذا نظر إلى الصيغة، لا إلى المعنى، وقد ثبت القراءة بمَلِكِ، وفيه من المعنى ما ليس بمالك، على علمنا، والله أعلم».([[38]](#footnote-38))

ونحن نرى أن ترجيح القرطبي ليس سليمًا، فقد أفتى العلماء بأن السلامة عند أهل الدين، إذا صحت القراءتان أن لا يقال: إحداهما أجود، لأنهما جميعًا عن النبي ﷺ فيأثم من قال ذلك، وهناك فتاوى أخرى، نرى أن السلامة في الفتوى المذكورة، والله أعلم.

ومهما يكن، فإن موقف الترجيح يبقى أهون من الطعن، أو الانتقاص من القراءة الأخرى، فهو لا يسقط، أي قراءة، ويسلم في النهاية أن القراءتين حسنتان.

ويدافع عن القراءة الأخرى، ويذكر صنيع النحاة في ردهم للقراءة المتواترة؛ لأنها مخالفة للغة في زعمهم، كما في قراءة قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ ([[39]](#footnote-39)) بالفتح والكسر، فقال: إن صنيعهم هذا مردود عن أئمة الدين؛ لأنه إذا ثبت شيء عن النبي ﷺ فمن رد على النبي ﷺ واستقبح ما قرأ به، وهذا مقام محظور.([[40]](#footnote-40))

أما موقفه من القراءات الشاذة، فإنه يوردها، ويبين وجهها اللغوي، والتفسيري، والفقهي، كما في قراءة ابن مسعود لقوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَات﴾.

والقرطبي يرفض الاستدلال بذلك، ويرى أنها ضرب من ضروب التفسير.

**احتكامه إلى اللغة والنحو:**

يشترط القرطبي على المفسر معرفة اللغة، ويستدل على ذلك بالحديث الشريف «أعربوا القرآن، والتمسوا غرائبه».([[41]](#footnote-41))

ومنها ما روي عن ابن مسعود – رضي الله عنه - أنه قال: «جودوا القرآن، وزينوه بأحسن الأصوات، وأعربوه فإنه عربي».([[42]](#footnote-42))

والمقصود هنا: إعراب القرآن في تفسير ألفاظه، وتوضيح معانيه، وبيان غريبه.

ثم استدل بقول الحسن البصري في قوم يتعلمون العربية، قال: «أحسنوا، يتعلمون لغة نبيهم»، وقيل له: أن لنا إمامًا يلحن، قال: «أخِّروه» ([[43]](#footnote-43)). وبعد ذلك ساق القرطبي قصة أعرابي حصلت زمن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -مفادها أن معرفة اللغة العربية ضرورة للمفسر.

هذا، وقد نهج القرطبي في عرضه لأبحاث اللغة نهجًا فريدًا، فكان يذكر معاني ألفاظ القرآن، ثم يبحث في أصولها واشتقاقها، مستشهدًا على ذلك ما ورد من أشعار العرب، ثم يذكر ما ورد في اللفظ من أوجه الإعراب واختلافات النحويين، مرجحًا في كثير من الأحيان ما يقف الدليل بجانبه، ومن الأمثلة على ما تقدم - تفسيره لفظ الخمر - من قوله تعالى ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾([[44]](#footnote-44)).

قال القرطبي: «والخمر مأخوذ من خمر: إذا ستر، ومنه خمار المرأة، وكل شيء غطى شيئًا فهو خمرة، والخمر تخمر العقل، أي: تغطيه، وتستره، ومن ذلك الشجر المتلف، يقال له: الخمر، بفتح الميم؛ لأنه يغطي ما تحته، ويستره، يقال منه: أخمرت الأرض، كثر خمرها، قال الشاعر:

ألا يا زيد والضَّحاك سيرا فقد جاوزتما خَمَر الطريق ([[45]](#footnote-45))

وهكذا تلحظ القرطبي يتناول لفظ الخمر، فيبين معناه اللغوي، وهو الستر والتغطية، وجعل المعنيين أفضل لمعاني الألفاظ القريبة منه، مستدلاً على ذلك من شعر العرب، ومن ثم بين معنى الخمر من المعاني المشتقة من اللفظ.([[46]](#footnote-46))

ومن أمثلة عنايته بالنحو، ومدارسه ما قاله في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾.([[47]](#footnote-47))

قال القرطبي: «وزعم الأخفش والفراء أنه محمول على معنى الفعل؛ لأن المعنى أول من كفر به».

وحكى سيبويه: هو أظرف الفتيان، وكان ظاهر الكلام هو أظرف فتى وأجمله، وقال ﴿ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ وقد كان قد كفر قبلهم كفار قريش، فإنما معناه من أهل الكتاب، اذ هم منظور إليهم في مثل هذا؛ لأنهم حجة مظنون بهم وأول عن سيبويه نصب على خبر كان، وهو مما لا ينطق به بفعل، لئلا يعتل من جهتين العين والفاء، وهذا مذهب البصريين.

وقال: الكوفيون: هو من «وال» إذ نجا، فأصله أوال، ثم ضعفت الهمزة، وأبدلت واوًا، وأدغمت، فقيل أول كما تخفف همزة خطيئة.([[48]](#footnote-48))

ومن أوجه عناية القرطبي باللغة كثرة استشهاده بالشعر، ففي قوله تعالى: ﴿وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا....وَالصَّابِرِينَ..... ﴾ قال والصابر ينصب على المدح أو بإضمار فعل، والعرب تنصب على المدح وعلى الذم.

كأنهم يريدون إفراد الممدوح، والمذموم، ولا يتبعونه أول الكلام، وينصبونه، فأما المدح، فقال تعالى: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآَخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾([[49]](#footnote-49)).

وأنشد الكسائي:

كل قوم أطاعوا أمر سيدهم إلا نُميرًا أطاعت أمر غاويها

الظاعنين ولما يظعنو أحدًا والقائلــــــــــون لمن دار نخليهـــــا

وقال آخر:

نحن بني ضبةَ أصحابَ الحمل

فنصب على المدح.

**اهتمامه بالأحكام الفقهية والأصول:**

لا نجد تفسيرًا شاملاً للقرآن كله يخص تفسير آيات الأحكام بالاهتمام، والعناية، مثل: تفسير القرطبي الذي جعل من آيات الأحكام عنوانًا لكتابه «الجامع لأحكام القرآن» بل لا عجب إن رأينا كتابه شاملاً لجميع التفاسير التي أفردت الأحكام الفقهية بالتفسير، والاهتمام دون بقية الآيات، فلقد جاء القرطبي متأخرًا عنهم، فجمع كتبهم على اختلاف مذاهبهم الفقهية، وإن كان يقتصر أحيانًا على آراء الإمام مالك.

هذا هو منهج القرطبي الذي صرح به في مقدمة تفسيره، حين أضرب عن التوسع عن قصص المفسرين، وأخبار المؤرخين، وتوسع في أقوال الفقهاء، والمجتهدين.

ويمكن تلخيص موقف القرطبي، ومسلكه في بيانه للأحكام الفقهية على النحو التالي:

1. عرض لمسائل الأحكام الفقهية على مذهب الإمام مالك، وهو مذهب دون رد، أو تعقيب في غالب الأحيان، ولعله يشير إلى رضاه، وقبوله عن ذلك.
2. عرض آراء المذاهب الفقهية الأخرى، بالإضافة إلى مذهب مالك دون تعقيب، وهذا فيه إشارة إلى قبول هذه الآراء.

مثاله: في مسألة الإفطار في السفر، وأيهما أفضل؟ الصوم، أو الإفطار؛ فإنه عرض للمذاهب الفقهية، ووجه الآراء دون معارضة، فلعله يشير إلى قبوله لها.

1. عرضه لآراء المذاهب الفقهية: الأحناف، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، وغيرها، ثم يورد أدلة كل فريق، ويناقشها، ثم يرجح الدليل الأقوى، وهو ما يسمى بالفقه المقارن.

**ظاهرة التعصب المذهبي:**

تنعدم هذه الظاهرة عند القرطبي، فقد كان يرجح من المذاهب ما يجد الصواب، والحق بجانبه، وإن كان مخالفًا لمذهبه، بل كان يخرج على مذهبه معارضًا له، منصفًا لغيره، متوخيًّا الدقة في النقل، والتحرير، والأمثلة كثيرة، نختار منها المثال التالي: في تفسير قوله تعالى: ﴿إنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أو اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾. ([[50]](#footnote-50))

يرجح القرطبي ما ذهب إليه الشافعي، وهو: ركنية السعي بين الصفا والمروة... فبعد أن استعرض أقوال الأئمة المجتهدين، وأدلتهم في المسألة، قال: «والصحيح ما ذهب إليه الشافعي - رحمه الله تعالى - لما ذكرنا، وقوله عليه السلام «خذوا عني مناسككم» فصار بيانًا لمجمل الحج، فالواجب أن يكون فرضًا، كبيانه لعدد الركعات».([[51]](#footnote-51))

هذا وقد خرج القرطبي عن مذهب الإمام مالك في بعض القضايا، وقال: «والقول بالخروج - إن شاء الله - أصح للسنة الثابتة في ذلك».([[52]](#footnote-52))

والقرطبي بموقفه من التعصب مخالف لموقف ابن العربي السابق ذكره، بل تراه يخالفه ففي قوله تعالى: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ ([[53]](#footnote-53)) نراه يعقد المسألة الثانية والثلاثين من مسائل هذه الآية في اختلاف العلماء فيمن اقترن بضرورة معصية، فيذكر أن مالكًا حظر ذلك عليه، وكذا الشافعي في أحد قوليه... وينقل عن ابن العربي أنه قال: «عجبًا ممن يبيح له ذلك، مع التمادي على المعصية، وما أظن أحدًا يقوله: فإن قاله فهو مخطئ قطعًا» ثم يعقب القرطبي على هذا كله فيقول: «قلت: الصحيح خلاف هذا، فإن إتلاف المرء نفسه في سفر المعصية أشد مما هو فيه، قال الله تعالى في الآية (٢٩) من سورة النساء: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ وهذا عام، ولعله يتوب في ثاني الحال، فتمحو التوبة عنه ما كان...» ([[54]](#footnote-54)).

والقرطبي يتجاوز مخالفة ابن العربي إلى انتقاده في حملته على الأئمة، وينكر ذلك عليه في مواضع كثيرة.

**موقفه من الإسرائيليات في التفسير:**

يرفض القرطبي الإسرائيليات، ويهاجمها، ويبطل زيفها؛ لما تنطوي عليه من خرافات، وأساطير تتنافى مع العقيدة، وأصول الدين.

فقد كان يذكر الرواية الإسرائيلية بطولها ثم يبطلها، ببيان ضعف سندها، ونقد متنها، ومخالفة معناها للكتاب والسنة، وأقوال السلف الصالح.

من هذا ما ذكره في قصة الملكين الذين أنزلهما الله ببابل: هاروت، وماروت ... فقد أورد الحديث بطوله عن ابن عمر – رضي الله عنه - ثم قال: «قلنا: هذا ضعيف، وبعيد عن ابن عمر، وغيره، فإنه قول تدفعه الأصول في الملائكة... ([[55]](#footnote-55)).

وعلى الرغم من هذا فان تفسير القرطبي لم يخل في بعض الأحيان منها، فقد ذكر بعضا منها، ومن ذلك ما ذكره عند تفسير قوله تعالى في سورة يوسف ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا﴾.([[56]](#footnote-56))

وقيل: إن همّ يوسف كان معصية، وأنه جلس منها مجلس الرجل من امرأته، وإلى هذا القول ذهب معظم المفسرين، وعامتهم فيما ذكر القشيري أبو نصر، وابن الأنباري، والنحاس، والماوردي، وغيرهم.

قال ابن عباس – رضي الله عنهما -: «حل الهِمْيان وجلس منها مجلس الخاتن»، وعنه: «استلقت على قفاها، وقعد بين رجليها، ينزع ثيابه».

كل هذا من الإسرائيليات التي يجب إن يتحاشاها في حق الأنبياء.

**رده على الفرق الإسلامية:**

كما نعلم أن القرطبي على مذهب أهل السنة والجماعة، وأثبت نهج السلف في القضايا العقلية التي تعرض لها، فتراه حين يفسر الآية القرآنية: ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾.([[57]](#footnote-57)) يقرر مذهب أهل السنة، ويرد على المعتزلة، فيقول: «وقيل المعنى: لا تدركه الأبصار المخلوقة في الدنيا، ولكنه يخلق لمن يريد كرامته، بعدًا وإدراكاً يراه به كمحمد ﷺ، إذ رؤيته في الدنيا جائزة عقلاً، إذ لو لم تكن جائزة لكان سؤال موسى عليه السلام مستحيلاً، ومحال أن يجهل نبي ما يجوز على الله ومالا يجوز، بل لم يسأل إلا جائزًا غير مستحيل».([[58]](#footnote-58))

ورد على المعتزلة قولهم بخلق الأفعال وان العبد يخلق أفعاله وأثبت عقيدة أهل السنة.([[59]](#footnote-59))

كما رد قولهم: «إن الحسن ما حسن العقل» وأقر أن الحسن: ما حسنه الشرع، والقبيح ما قبَّحه الشرع، فالشرع هو المقياس، وليس العقل».

رحم الله القرطبي، وأحسن مثوبته في دفاعه عن الإسلام، والزود عنه.

**المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز([[60]](#footnote-60))**

**ابن عطية**

هو القاضي عبد الحق بن عطية الأندلسي الغرناطي المالكي. ولد بغرناطة سنة ٤٨٠ هـ ونشأ فيها، وتربى في كنف أبيه القاضي الحافظ الذي أحاطه بأسباب العناية، والرعاية مما كان سببًا في تكوين شخصيته العلمية.

وكان منذ صغره طموحًا متطلعًا، وقد لازمه هذا الطموح حتى برزت مواهبه وعم إنتاجه، وغدا شخصية علمية يشار لها بالبنان.

ويحدثنا الفتح بن خاقان عن صفات ابن عطية التي أورثته علوًّا في الرتبة، وعظمة في المكانة، فقال: «سابق الأمجاد في السؤدد جاهدًا، حتى تناول الكواكب قاعدًا».([[61]](#footnote-61))

وفي رواية المقرّي: «فتى العمر، كهل العلا، حديث السن، قديم السنة، سما إلى رتبة الكهول صغيرًا، وشن كثيبة ذهنه على العلوم مغيرًا، فسباها معنًى وفصلاً، وحواها فرعًا وأصلاً.([[62]](#footnote-62))

**مكانته العلمية:**

قال لسان الدين بن الخطيب: «كان ابن عطية فقيهًا عالمًاً بالتفسير، والأحكام، والحديث، والفقه، والنحو، والأدب، واللغة، مقيدًا، حسن التقيد، له نظم ونثر، ولي القضاء (بالمرية) من حواضر الأندلس، وكان غاية في الدهاء، والذكاء، والتهمم بالعلم، سري الهمة في اقتناء الكتب، توخَّى الحق، وعدل في الحكم، وأعجز الخطة».([[63]](#footnote-63))

وقال السيوطي: «عبد الحق بن عطية، هو: الإمام الكبير، قدوة المفسرين، وعدّه من أساطين النحاة، وشيوخهم»([[64]](#footnote-64)).

وعده ابن فرحون من أعيان مذهب الإمام مالك، فترجم له، وذكر مناقبه ([[65]](#footnote-65)).

**منهجه في التفسير:**

كان ابن عطية يذكر الآية الكريمة، ثم يفسرها بعبارة سهلة، بعيدة عن الغموض، والاحتمال، ويورد التفسير بالمأثور في غير إكثار.

ويعرض الأقوال، ويناقشها مع الرد أحيانًا، وكان كثير الاستشهاد بالشعر للدلالة على المعاني، محتكمًا إلى اللغة العربية عند إرادة بعض المقاصد، كثير الاهتمام بالمسائل النحوية، وكان يتعرض للقراءات: مستعملها، وشاذها، ويوجهها، كما كان يتحرى الصحة في الأحاديث، بعيدًا عن الإسرائيليات، كل ذلك في غاية الإيجاز، وحذف فضول القول.([[66]](#footnote-66))

ولقد أقام ابن عطية منهجه في التفسير على أهم الأصول التالية:

١ - جمعه بين التفسير بالمأثور، والرأي.

٢ - اللغة العربية، والنحو.

٣ - القراءات.

٤ - عرض الأحكام الفقهية.

ه - ردُّه للإسرائيليات.

**التفسير بالمأثور، والرأي، عند ابن عطية:**

لقد عني ابن عطية بالتفسير بالمأثور، سواء ما تعلق منه بتفسير القرآن بالقرآن، أو تفسير القرآن بالحديث، أو بأقوال الصحابة، والتابعين، لكنه درج في تفسيره هذا بعدم التقيد بالأسانيد - كابن جرير الطبري - التزامًا مع منهجه الذي رسمه لنفسه في مقدمة تفسيره، وهو (الإيجاز).

أما التفسير بالرأي عنده فشرطه ألا يتهجم الإنسان على كتاب الله تعالى فيفسره برأيه، وهواه، دون حصوله على علوم التفسير، من: لغةٍ، ونحوٍ، وأصولٍ، ويتأول ابن عطية الأحاديث الواردة في النهي عن التفسير بالرأي، ويقول بأن ذلك محمول على مغيبات القرآن، وتفسير مجمله، وذلك لا سبيل له إلا بتوقيف من الله - عز وجل -.([[67]](#footnote-67))

وأجاب أيضًا عن تحرج السلف الصالح - الصحابة والتابعين - من التفسير بالرأي، فقال: «إن ذلك الإحجام كان تورعًا، واحتياطًا لأنفسهم مع إدراكهم، وتقدمهم، أو أن توقفهم كان في مشكل القرآن، خوفًا من أن يكون تفسيرهم في تلك الحالة، قد لا يوافق مراد الله تعالى».([[68]](#footnote-68))

**ومن أمثلة التفسير بالمأثور عنده:**

**تفسير القرآن بالقرآن:**

تفسير معنى الهداية الواردة في قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾([[69]](#footnote-69)) بما ورد معناها في آيات أخرى، قال ابن عطية: «والهداية في اللغة: الإرشاد، لكنها تتصرف على وجوه: فالهدى يجيء بمعنى: خلق الإيمان في القلب، ومنه قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾([[70]](#footnote-70))، وقال: وقد جاء الهدى بمعنى الدعاء، من ذلك، قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ ([[71]](#footnote-71))، أي داع.. وقد جاء الهدى بمعنى: الإلهام، من ذلك قوله: ﴿ أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى ﴾، قال المفسرون: معناه: ألهم الحيوانات كلها إلى منافعها، وهذا أيضًا يبين فيها معنى الإرشاد. وقد جاء الهدى بمعنى: البيان، من ذلك قول تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾. ([[72]](#footnote-72))

وهكذا يمضي ابن عطية في تفسير القرآن بالقرآن، وذلك ببيان معاني الألفاظ القرآنية الكريمة بما ورد من معناها في آيات القرآن الكريم.

ومثال تفسير القرآن بالحديث:

عند تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾.([[73]](#footnote-73))

«...قــال القاضي أبو محمد: ويؤيد هـذا التأويـل، ما قـال: أبو ذر - رضي الله عنه – قـال: قـلت: يارسول الله، أي مسجد وُضع أول؟ قال: المسجد الحرام، قلت: ثم أي؟ قال: المسجد الأقصى، قلت: كم بينهما؟ قال: أربعون سنة. ([[74]](#footnote-74))

والحديث أخرجه البخاري، في صحيحه، باب أي مسجد وضع في الأرض.

ولم يقبل ابن عطية الأحاديث الضعيفة، فكان يردها، مشيرًا إلى ضعفها، وبيان علة الضعف فيها.

من ذلك على سبيل المثال:

عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ ([[75]](#footnote-75)) قال ابن عطية «......وأسند الطبري إلى علي بن أبي طالب، أنه قال: قال رسول الله ﷺ «من ملك زادًا وراحلة، فلم يحج، فلا عليه أن يموت يهوديًّا، أو نصرانيًّا.([[76]](#footnote-76))

وأما أمثلة التفسير بأقوال الصحابة - رضي الله عنهم - فيمكن الوقوف عليها في تفسيره.([[77]](#footnote-77))

وأما التفسير بالرأي، فمثاله: عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾([[78]](#footnote-78)) فبعد أن استعرض معاني كلمة «سواء» وأقوال العلماء في تفسيرها، قال: «والذي أقوله في لفظة «سواء» أنها ينبغي أن تفسر بتفسير خاص بها في هذا الموضع، وهو أنه دعاهم إلى معانٍ، جميع الناس فيها مستوون، صغيرهم وكبيرهم، وقد كانت سيرة المدعوين أن يتخذ بعضهم بعضًا أربابًا، فلم يكونوا على استواء حال، فدعاهم بهذه الآية إلى ما تألفه النفوس من حق لا يتفاضل الناس فيه...».([[79]](#footnote-79))

**عنايته باللغة، والنحو:**

لقد أولى ابن عطية عناية فائقة، باللغة، والنحو، فعرض لأصل الألفاظ، واشتقاقها، وبيان معانيها، وأوجه الإعراب فيها، وكثيرًا ما كان ينقل آراء النحويين من البصريين، والكوفيين، ويتعرض له بالترجيح، والتصحيح، أو بالرد، والتضعيف، وأكثر من الشواهد الشعرية في أغراض مختلفة، ومقاصد متعددة.

ولقد أفاض ابن عطية، وتوسع في هذا المجال حتى غدت هذه السِّمة طابعًا مميزًا لتفسيره.

ولعله نهج هذا السبيل؛ إيمانًا منه بأن إعراب القرآن، وكشف معانيه، والعلم بألفاظه، والوقوف على هيئاتها، والصيغ، والتراكيب الواردة عليها الدالة على معانيها، وما يتعلق بهذه الألفاظ من فصاحة، وبيان، كل ذلك إنما هو أصل في معرفة القرآن الكريم، لا تقوم معانيه، ولا تنهض إلا بها.

وقد أشار إلى ذلك في مقدمة تفسيره فقال: «إعراب القرآن أصل في الشريعة؛ لأن بذلك تقوم معانيه حتى في الشرع»([[80]](#footnote-80))

هذا، والأدلة على عنايته باللغة، والنحو، واحتكامه لها كثيرة في تفسيره، نكتفي بمثال واحد، ونحيل الأخرى إلى مظانها في الكتاب، مثال: عند تفسير قول تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾.([[81]](#footnote-81))

قال بعض النحاة الكوفيين: الخبر عن « الذين » متروك - والقصد الإخبار عن أزواجهم بأنهن يتربصن.

ومذهب نحاة البصرة: إن خبر «الذين» مترتب بالمعنى، وذلك أن الكلام إنما تقديره: يتربص أزواجهم - وان شئت قدرته: وأزواج الذين يتوفون منكم يتربصن، فجاءت العبارة في غاية الإيجاز، وإعرابها مترتب على هذا المعنى الماثل لها، المتقرر فيها» .([[82]](#footnote-82))

ويلحظ أن ابن عطية هاهنا، يقدر المعاني على الإعراب على اعتبار أن المعنى أصل في الإعراب، أو أن الإعراب فرع المعنى([[83]](#footnote-83)).

هذا، ولم يكتفِ ابن عطية بذكر المسائل اللغوية، والنحوية، والتعرض لآراء المدرستين: البصرية، والكوفية، بل إنه توسع، وأفاض، حتى اتسم تفسيره بهذا الطابع، بل ذهب لأبعد من ذلك، أنه رد قراءة حمزة المشهورة: «والأرحام» على الخفض عطفًا على الضمير المجرور، في: «به» من قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾([[84]](#footnote-84))؛ لأن هذه القراءة خالفت مذهب النحاة البصريين الذين لا يجيزون عطف الظاهر على المضمر، إلا بإعادة الجار، وبذا يكون قد اتجه اتجاهًا منحرفًا في التفسير، إذ إنه برده هذا لقراءة حمزة، اعتبر المذهب النحوي هو القول الفصل، وهو الأصل في الحكم على القراءات الصحيحة التي هي حكم شرعي، وسنة متبعة، نطق بها المعصوم - عليه السلام - فهي موقوفة، لا تخضع للأقيسة اللغوية، أو القواعد النحوية، فضلاً للأقيسة أن قراءة الخفض في «الأرحام » قال بها نحاة الكوفة.([[85]](#footnote-85))

**اهتمامه بالقراءات:**

وخلاصته: استعراض القراءات المتواترة في اللفظ القرآني، وتوجيهها على المعاني، مع بيان الشأن أيضًا، والتنبيه عليه، والمثال الأول عند تفسير قوله تعالى: ﴿ الم ، اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾([[86]](#footnote-86)). قال ابن عطية: «وقرأ الجمهور - الم الله - بفتح الميم، والألف ساقطة، وروى عن عاصم، أنه سكَّن الميم، ثم قطع الألف، وروى الأولى التي هي كالجماعة: حفص، وروى الثانية: أبوبكر، وذكرها الفراء عن عاصم، وقرأ أبو جعفر وأبو حيوة: «اَلَمِ» بكسر الميم للالتقاء. وذلك رديء؛ لأن الياء تمنع من ذلك، والصواب الفتح، وهي قراءة جمهور الناس.

**عرضه للأحكام الشرعية:**

ومسلكه في ذلك أنه كان يذكر آراء المالكية في المسالة الفقهية، وينوه كثيرًا برأي مالك، وفي بعض الأحيان يعرض لآراء المذاهب الأخرى: الحنفية، والشافعية، والحنابلة، ولكن في إيجاز.

ومما هو جدير بالملاحظة أن ابن عطية كان يتحرى الدقة العلمية في النقل، فيقول: «وهذا قول مالك، وجميع أصحابه فيما علمت».

وكان يعرض لأدلة الأحكام، ومن ثم يرجح آراء الفقهاء، أو يرد ما يحتاج إلى رد.([[87]](#footnote-87))

وخلاصة القول: إن ابن عطية وقف من مسألة الأحكام الفقهية في تفسيره موقف العالم البصير بمسائل الأحكام، الواقف على دقائقه وأصوله دونما تعصب، أو ميل، وفي غير إسراف أو استفاضة، وبذا يكون تصرفه هذا قد حقق التوازن بين وظيفته كمفسر، وبين كونه إمامًا في الفقه.

**رده للإسرائيليات:**

يؤكد ابن عطية في غير موضع من تفسيره أن الإسرائيليات لا تنهض في نفسه، لتكون أساسًا في تفسير الآيات؛ لأنها قائمة على الأباطيل والخيالات، ضعيفة الإسناد، تفتقر إلى النقل الصحيح، فضلاً عن أن هذه المرويات الإسرائيلية تؤدي إلى زعزعة الثقة في المقصود من النصوص القرآنية، وفساد الاعتقاد بمراميها، وأهدافها، وبذا فإنه يرى ضرورة الإضراب عن هذا القصص الإسرائيلي، إلا ما اقتضت الضرورة الاستعانة به على بيان المقصود من الآيات، وقد أكد هذا الموقف في مقدمة تفسيره، فقال: «وقصدت فيه أن يكون جامعًا وجيزًا محرّرًا، لا أذكر من القصص إلا ما لا تنفك الآية إلا به».([[88]](#footnote-88))

**ومن أمثلة ما ردَّهُ ابن عطية من الإسرائيليات:**

1 - عند تفسير قول تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ﴾.([[89]](#footnote-89))

قال ابن عطية: «ورُوي في قصص هذه الآية أن بني إسرائيل لما أحدثوا الأحداث، بعث الله عليهم بخت نصر البابلي، فقتلهم، وجلاهم من بيت المقدس فخرَّبه، فلما ذهب عنه جاء «أرمياء» فوقف على المدينة معتبرًا فقال: «أنى يحيي هذه الله بعد موتها؟ فأماته الله تعالى، وكان معه حمار، قد ربطه بحبل جديد، وكان معه سلة فيها تين وهو طعامه - وقيل تين وعنب، وكان معه ركوة من خمر، وقيل من عصير وقيل قلَّة ماء هي شرابه، وبقي ميتًا مائة عام، فرُوي أنه بَلِيَ، وتفرقت عظامه هو وحماره، ورُوي أنه بلي دون الحمار، وأن الحمار بقي حيًّا مربوطًا، وتفرقت أوصاله دون «عُزَيْرٍ» ورُوي أن الله بعث إلى تلك القرية من عمرّها، وردَّ إليها جماعة بني إسرائيل.... وهذا كله ضعيف ترد عليه ألفاظ الآية.([[90]](#footnote-90))

**قيمة تفسير ابن عطية.**

يَعُدّ أصحاب الطبقات، والمؤرخون ابن عطية شيخ المفسرين الأندلسيين من غير منازع، واعتبروا تفسيره مصدرًا من مصادر التفسير؛ لما له من قيمة عالية، حيث أجاد فيه، وأبدع بما أفاض عليه من غزير علمه، وما أضفى عليه من دقة منهجه، وبما تلافاه مما وقع فيه غيره من المفسرين حتى علا صيته، وطارت شهرته، شرقًا، وغربًا.

قال ابن سعيد في الرد على رسالة ابن جزم في فضائل أهل الأندلس: «ولأبي محمد بن عطية الغرناطي في تفسير القرآن: الكتاب الكبير، الذي اشتُهِر به، وطار في الغرب، والشرق، وصاحبه من فضلاء المائة السادسة» ([[91]](#footnote-91)) وقال لسان الدين بن الخطيب «عبد الحق بن عطية... ألف تفسيره، فأحسن فيه وأبدع، وطار بحسن نيته كل مطار».([[92]](#footnote-92))

أما ابن تيمية، فقد وصفه أنه بعيد عن البدع، وأتبع للسنة والجماعة، فقال: «تفسير ابن عطية خير من تفسير الزمخشري، وأصح نقلاً، وبحثًا، وأبعد عن البدع، وإن اشتمل بعضها، بل هو خير فيها بكثير، بل لعلَّه أرجح هذه التفاسير، لكن تفسير ابن جرير أصح من هذه كلها».([[93]](#footnote-93))

وشهد له الإمام السيوطي، فقال: «لقد أحسن ابن عطية في تفسيره وأبدع، حتى طار صيته، وصار كتابه أصدق شاهد بأمانته في العربية، وغيرها».([[94]](#footnote-94))

وكانت وفاته - رحمه الله - عام (٥٤٦هـ).

**البحر المحيط**

**المؤلف أبو حيان الأندلسي**

هو محمد بن يوسف حيان الأندلسي الغرناطي، ولد بغرناطة سنة ٦٤٥هـ ، يكنى «أبو حيان»، ويلقب في المشرق، بأثير الدين.([[95]](#footnote-95)) كانت له رحلات، حصَّل خلالها العلوم المختلفة بعد أن تلقى أولويات علومه على شيوخ بلده، غادر الأندلس، وتنقل في المغرب، ونزل مصر، وأخذ عن علمائها، وتقدم في النحو ومسائله، وسمع الحديث في الإسكندرية، وقرأ كتاب سيبويه.

أما شيوخه الذين أخذ عنهم في هذه المراكز العلمية المختلفة، فيطول المقام بذكرهم، وقد ذكرهم المقري جميعهم، نقلاً عن أبي حيان نفسه، وغير واحد من العلماء، وأصحاب الطبقات.([[96]](#footnote-96))

**مكانته العلمية:**

لقد أجمع المؤرخون الذين ترجموا لأبي حيان على أنه كان نحوي عصره، ومفسره، ولغويه، ومحدثه، ومقرئه، وأديبه، ولا يتأتى هذا إلا لعالم متبحر، واسع الاطلاع .

قال الداودي نقلاً عن بعض تلاميذه ما نصه: «لم أره إلا يسمع، أو يشغل، أو يكتب، أو ينظر في كتاب، وكان عارفًا باللغة، والنحو، والتصريف، فهو الإمام المجتهد المطلق فيهما، خدم هذا الفن أكثر عمره، حتى صار لا يدركه أحد في أقطار الأرض فيهما غيره.([[97]](#footnote-97)) وبجانب ما تقدم فقد عُرف أبو حيان بكثرة نظمه للشعر، كما كان على جانب كبير في تراجم الرجال، ومعرفة كبارهم، وبخاصة المغاربة».([[98]](#footnote-98))

**كتبه ومؤلفاته:**

لقد ألّف أبو حيان في علوم كثيرة: في التفسير، والنحو، والقراءات. ففي التفسير: صنف «البحر المحيط في تفسير القرآن»، و«غريب القرآن»، وكتب تفسير أخرى.

وفي اللغة: ألّف «الأسفار المخلص من كتاب الصغار»، وهو شرح لكتاب «التجريد» لسيبويه، وفي النحو: «نهاية الإعراب» في علمي التصريف، والإعراب، وكتب أخرى.

وفي القراءات: ألف في قراءات القراء السبعة، وكتب في قراءة كل واحد كتابًا مستقلاً، من ذلك: «النافع في قراءة نافع»، و«الأثير في قراءة ابن كثير»، و«الروض الباسم في قراءة عاصم»، ومؤلفات أخرى في علوم شتى، يطول بنا ذكرها([[99]](#footnote-99)).

**منهجه في تفسير البحر المحيط:**

يقع هذا التفسير في ثمانية مجلدات ضخمة، وكان يسميه الكتاب الكبير، ألفه احتسابًا لوجه الله تعالى، كما صرح في مقدمته، «ما لمخلوق بتأليفه قصدت، ولا غير وجه الله به أردت».([[100]](#footnote-100))

وقد قدم أبو حيان كتابه بمقدمة قيّمة صرَّح فيها بأن أهم المعارف: علم كتاب الله، وأن غيره من العلوم أدوات له، ثم رسم لنا طريقته في تفسيره خطوة خطوة.

**عنايته باللغة، والنحو:**

إن الباحث في تفسير أبي حيان يلحظ طابع الاهتمام، والعناية باللغة، والنحو والصرف، ولا عجب في ذلك، فإن ثقافة أبي حيان اللغوية، والنحوية الواسعة التي شهد له بها العلماء، هي التي طغت على تفسيره، وجعلته مميزًا بين كتب التفسير في طابعه اللغوي الذي غلبت عليه صناعة النحو والإعراب.

هذا بالإضافة إلى أن البحر المحيط كان آخر تآليفه الذي عكف عليه بعد أن بلغ أوج نضجه العقلي، وذروة استعداده الفكري عقب أن استقر به الحال في مصر، وحلت به عصا الترحال هناك، وعُيِّنَ مُدَرِّسًا للنحو، والتفسير في قبة السلطان الملك المنصور.([[101]](#footnote-101))

والشواهد على اهتمامه في النحو أكثر من أن تحصى، وهاك مثالاً واحدًا، قال في تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾([[102]](#footnote-102)).

واختلف على نصب البعوضة على وجوه سبعة، لا نطيل عليك بذكرها.

هذا، وقد عرف أبو حيان في تفسيره للحروف، ومعانيها، وأسماء الإشارة، وإعرابها، وأسماء الاستفهام، والشرط، وإعراب الضمائر.

كما أنه أكثر الاستشهاد بالشعر في إعراب متعددة: كاللغات، والإعراب، والبلاغة، وغيرها.

هذا، ومما جدير بالذكر هاهنا، أن أبا حيان كان كثيرًا ما ينقل عن الزمخشري وابن عطية بخاصة في المسائل النحوية، لكنه كان كثيرًا ما يتعقبهما، وينقدهما، ولكثرة هذه التعقيبات قام تلميذه تاج الدين أحمد بن عبد القادر باختصار البحر المحيط في كتاب أسماه: «الدر اللقيط من البحر المحيط» اقتصر في معظمه على ردوده على ابن عطية، والزمخشري.

**عنايته بالقراءات المتواترة، والشاذة:**

لقد ركَّز أبو حيان على علم القراءات باعتبارها أداة يحتاجها المفسر في تفسيره، وركيزة يقوم عليها تفسير كتاب الله - عز وجل -؛ لإظهار معانيه العظيمة، وما يشتمل عليه من دقيق الألفاظ وتناسبها، لقد صرح بذلك في مقدمة تفسيره، وهو يوضح ما يحتاجه المفسر- إذا هو أقدم على هذه المهمة الخطيرة - فقال:

«الوجه السابع: اختلاف الألفاظ بزيادة، أو نقص، أو تغيير حركة، أو إتيان لفظ بدل لفظ، وذلك بتواتر وآحاد، ويؤخذ هذا الوجه من علم القراءات».([[103]](#footnote-103))

لذلك فإننا نجده إلى جانب اهتمامه بالعلوم اللغوية، والنحوية، يبدي اهتمامًا بالغًا للقراءات؛ للاستفادة منها في تفسير القرآن الكريم. وفي مجال الاستفادة من القراءات المتواترة، نجد أنه اعتمدها، وأشار إلى صحتها من غير أن يرجح بعضها على بعض، إذ إنه يعتبرها في درجة واحدة صدرت عن النبي ﷺ فلا وجه للترجيح بين كلامه ﷺ الذي نطق به في موضوع واحد.

قال أبي حيان: «وهذا الترجيح الذي يذكره المفسرون بين القراءتين لا ينبغي؛ لأن هذه القراءات كلها صحيحة، ومروية، وثابتة عن رسول الله ﷺ ولكل منها وجه ظاهر، حسن في العربية، فلا يمكن ترجيح قراءة على قراءة».([[104]](#footnote-104))

أما موقفه من الشاذ، فإنه يتلخص في تضعيفها وردها، والتنبيه عليها، غير أنه كان يوجهها، لموافقة قراءة الجمهور، من حيث المعنى فقط.

**اهتمامه بالأحكام الفقهية:**

هذا، وإذا كانت اللغة والنحو، قد غلبتا على تفسير أبي حيان، فإن هذا لا يعني أنه أهمل الأحكام الفقهية، والمسائل الشرعية.

لقد عرض أبو حيان للمسائل والأحكام الفقهية، ولكن بقدر، فكان يذكر الأحكام الواردة في بعض الآيات دون ذكر أدلة الأحكام، أو مناقشتها، أو ردها، أو ترجيحها، وإن كان ينوه بذلك أحيانًا، على أنه كان يحيل القارئ؛ لينظر هذه الأدلة، والحجج، في كتب الفقه ومصنفاته.

ولقد أشار أبو حيان إلى هذا في مقدمة تفسيره، فقال ناقلاً أقاويل الفقهاء الأربعة، وغيرهم في الأحكام الشرعية، فيما يتعلق باللفظ محيلاً على الدلائل التي في كتب الفقه([[105]](#footnote-105)).

**التفسير بالمأثور والرأي:**

لقد اعتمد أبو حيان المأثور في تفسيره، سواء ما يتعلق بالقرآن، أو السنة، أو أقوال الصحابة، والتابعين، وقد برهن أبو حيان على مدى عنايته هذه في مواضيع كثيرة من تفسيره، شأنه في ذلك شأن سلفه من المفسرين الأندلسيين: ابن العربي، وابن عطية، والقرطبي.

وقد استعان أبي حيان بالحديث الشريف في تفسيره، واكتفى بالاستشهاد بالحديث، مع حذف الإسناد، وعدم ذكر درجة الحديث من الصحة والضعف على أنه اشترط على نفسه في مقدمة تفسيره، ألا يورد حديثًا إلا من كتب الصحاح، أو صحيحًا على اعتباره من العلوم الأساسية للتفسير.([[106]](#footnote-106))

ومن أمثلة التفسير بالمأثور من الحديث تفسيره «الغار» المذكور في أول سورة الكهف: ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آَيَاتِنَا عَجَبًا﴾ ([[107]](#footnote-107))

فال أبو حيان: «...وقيل هم أصحاب الغار، ففي حديث النعمان بن بشير – رضي الله عنهما - أنه سمع رسول الله ﷺ يذكر الرقيم قال إن ثلاثة نفر أصابتهم السماء فأووا إلى الكهف، فانحطت صخرة من الجبل، فانطبقت على باب الكهف... وذكر الحديث، وهو حديث المستأجر، والضعيف، والبار بوالديه».([[108]](#footnote-108))

أما ما استشهد به أبي حيان من المأثور من أقوال الصحابة والتابعين، فيمكن الوقوف عليه بكل سهولة ويسر.

أما موقفه من التفسير بالرأي: فملخصه أنه يجيز هذا اللون من التفسير بشروط لا تخضع للهوى والميل، وأن لا يكون مجرَّدًا من أقوال العلماء، وقوانين العلم، كالنحو، واللغة، والأصول.

ثم بين الحاجة التي اقتضت هذا النوع من التفسير، وبخاصة بعد عصر التابعين، حيث اتسعت رقعة الإسلام، ودخل فيه كثير من العجم، وفسد اللسان العربي، فمست الحاجة إلى ما ينطوي عليه كتاب الله - عز وجل - حتى يدرك ذلك من لم يكن في طبعه.

وتأول أبو حيان الآثار الواردة في النهي عن القول بالرأي كحديث: «من قال في القرآن برأيه فقد أخطأ» بأن هذا القول محمول على من تسوّر على تفسيره برأيه، دون نظر في أقوال العلماء، وقوانين العلوم التي يحتاجها المفسر.

هذا، وقد عرض أبي حيان في تفسيره لمختلف علوم القرآن من أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، والتأويل، والبلاغة القرآنية، وغيرها.

**موقفه من الإسرائيليات، والرد على الفرق:**

لقد أدرك أبو حيان خطر هذه الروايات الإسرائيلية؛ لأنها لا تقوم على سند صحيح، ولم يوافقها نص من الكتاب، ولا من السنة الصحيحة، فسلك في كتابه البحر المحيط مسلكًا، عني فيه بالتنبيه على الكثير منها، والإشارة إلى ضعفها وفسادها، وحذر القارئ من الاغترار بها وتصديقها، ودعا إلى تركها.

لقد صرح بذلك في مقدمة تفسيره، حيث رسم منهجه في التفسير، فقال: «إن الحكايات التي لا تناسب، والتواريخ الإسرائيلية، لا ينبغي ذكرها في علم التفسير».([[109]](#footnote-109))

إننا نجد أبا حيان يضرب صفحًا عن الإسرائيليات، مشيرًا إلى بطلانها وتفاهتها، وكان أحيانًا يذكرها بإيجاز، ثم يتصدى لها بالرد، مظهرًا زيفها، مشيرًا إلى ما تقوم عليه من خرافات وأباطيل، لا تتفق مع العقل السليم، والنظر السديد، فضلاً عن أنها تتنافى مع العقيدة، وعصمة الأنبياء، ثم ينوه في آخر الأمر إلى أن سبب ذكرها، هو التحذير منها، وعدم الوقوع في شراكها، والأدلة كثيرة على هذا الموقف، ومن واقع تفسير أبي حيان، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾([[110]](#footnote-110)) ردّ ما أثير حول الملكين، وما جرى بينهما، وما إلى ذلك من القصص، فقال: «وقد ذكر المفسرون قصصًا فيما يعرض من المحاورة بين الملكين، وبين من جاء ليتعلم منهما، ومن تلك القصص أنهما يأمران بأن يبول في تنور، فاختلفوا في الإيمان، الذي يخرج منه، أيرى فارسًا مقنَّعًا بحديد، يخرج منه حتى يغيب في السماء؟ أم نورًا خرج من رماد، يسطع حتى يدخل السماء، أو طائرًا خرج من بين ثيابه، وطار نحو السماء، وفسروا ذلك الخارج بأنه الإيمان، وهذا كله شيء لا يصح البتة؛ فلذلك لخصنا منه شيئًا، وإن كان لا يصح، حتى لا نخلي كتابنا مما ذكر».([[111]](#footnote-111))

المثال الثاني: وهو مما أضرب عنه، وأسقطه؛ لأنه يتنافى مع عصمة الأنبياء: عند تفسيره قوله تعالى: ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾.([[112]](#footnote-112))

قال أبو حيان: «وذكر المفسرون في هذه القصة لا تتناسب مع مناصب الأنبياء، فضربنا عن ذكرها صفحاً وتكلمنا على ألفاظ الآية».([[113]](#footnote-113))

هذا، ومع شدة حذر أبي حيان تجاه الإسرائيليات، والاحتياط من مغبة الوقوع فيها، إلا أن تفسيره لم يخل منها، وهذا يعني أنه نقلها عن غيره من المفسرين، أو غفل عن ردها، أو تضعيفها.([[114]](#footnote-114))

**رده على الفرق الإسلامية:**

إن أبا حيان يمثل الاتجاه السلفي، ويثبت عقيدة أهل السنة والجماعة، في نفي الشبه، والمكان، والجسمية، والتمييز.

قال عن تفسير قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾([[115]](#footnote-115)).

«معتقد أهل الحق أن الله تعالى ليس بجسم، ولا جارحة، ولا يشبّه بشيء من خلقه، ولا يكيف، ولا يتحيّز وتحلّه الحوادث، وكل هذا مقرر في علم أصول الدين».([[116]](#footnote-116))

ومما رد به على الفرق أيضًا، وأثبت عقيدة أهل السنة والجماعة عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾([[117]](#footnote-117)).

قال: «وأهل السنة يعتقدون أن الله مريد بإرادة واحدة أزلية، موجودة بذاته، والقدرية، والمعتزلة، والنجارية، والجهمية، وبعض الرافضة، نفوا الصفات التي أثبتها أهل السنة.

والبهشمية والبصريون من المعتزلة يقولون بحدوث إرادة الله تعالى لا في محل، والكرامية تقول بحدوثها فيه تعالى وأنها إرادات كثيرة، وأكثرهم زعموا مع القول بالحدوث أنه يستحيل فيها العدم، ومنهم من قال يجوز عدمها، وهذه المسألة يبحث فيها في أصول الدين».([[118]](#footnote-118))

رحم الله أبا حيان، فقد دافع في كتابه عن الإسلام، وما رأيت مفسرًا أعظم منه في دفاعه عن القراءات القرآنية، ولا أعظم منه في رده على المفسرين من الفرق الأخرى، كالزمخشري، وغيره، جزاه الله خيرًا.

**الخاتمة**

بعد هذا الحديث عن هؤلاء الأئمة العظام في أمهات كتب التفسير الفقهي، والأثري، والعقلي، في المدرسة الأندلسية، يتضح لنا هذه الحقائق، وهي باختصار:

١ - أن المدرسة الأندلسية في التفسير، قد قدمت لنا ثروة تفسيرية في شتى الأنواع الفقهي، والأثري، والعقلي، كما بينا.

٢ - أن هذه المدرسة قد تناولتها أقلام الباحثين، ولسنا نحن بسباقين، ولا سابقين في هذا الموضوع، ولكن استدركنا بعض المجاهل في هذه المدرسة، وصححنا بعض الأخلاط، والأغلاط، التي وقع فيها بعض الباحثين.

٣ - أن هذا الموضوع ما زال فيه إعواز، فإن ما كتبناه وكتبه غيرنا، ما زال النقص فيه، ويعود ذلك إلى أن المجلات المحكمة، قضت بالحكم مسبقًا، بأن لا يزيد البحث المقدم عن عدد من الصفحات، وهذا لا يتيح الفرصة لبيان وجهات النظر المتعددة، التي لا تستوعبها صفحات قليلة، وهنا لابد من تسجيل هذه الظاهرة الغير صحيحة في الأبحاث، وحبذا لو أتمت المجلات هذه الأبحاث، ولو بإضافة مستقلة، تصدر دفعة واحدة، أو على الأقل تباعًا، كلما كانت الفرصة مناسبة.

ولا أدري كيف سيتم موضوع كهذا، مع إن شخصية من الشخصيات تكفي لأن تكون أطروحة من أطروحات الماجستير بل الدكتوراه.

وأخيرًا، لا أود التكرار لما طرحته، وأدعو الباحثين إلى دراسة المزيد لهذه الكتب المؤلفة من هؤلاء الأفذاذ، مثل: ظاهرة الإعراب، أو البلاغة، والفلسفات العقلية، والمذاهب الكلامية، كما أن هناك ظاهرة في كتب التفسير، وهي ظاهرة النقل عن بقي بن مخلد، الذي كان له فضل السبق في علم التفسير، ولئن ضاع تفسيره، إلا أنه من الممكن استدراك شيء من كتبه، وذلك بنقله من بعض كتب التفسير الأندلسية التي نقلت جانبًا من أقواله، وهذا بحد ذاته يحتاج إلى جهد شاق، وتتبع، واستقصاء تام لهذه الكتب، وأرجو الله أن يمكنني من ذلك، فإن تم فضله عليَّ، فأرجو أن أقدمه في المستقبل.

والله المستعان، والحمد لله رب العالمين.

**المصادر والمراجع**

1. الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
2. الإحاطة في أخبار غرناطة: لسان الدين ابن الخطيب. تحقيق : محمد عبد الله عنان. الطبعة الأولى ١٣٩٥ هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
3. أحكام القرآن: محمد بن عبد الله المعافري الأندلسي المعروف بابن العربي المالكي.
4. تحقيق: علي محمد البجاوي. الطبعة الأولى ١٩٥٧م، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
5. البحر المحيط: أحمد بن يوسف أثير الدين أبو حيان. تصوير عن الطبعة الثانية، المطبوعة بمطبعة: مولاي السلطان عبدالحفيظ سلطان العزب ١٢٩٨ هـ. دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.
6. بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس: أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي.
7. دار الكاتب العربي ١٩٦٧ م، القاهرة.
8. بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة: جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي. الطبعة الأولى ١٣٢٦ هـ، مطبعة السعادة، القاهرة.
9. تاريخ علماء الأندلس: أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي القرضي. الدار المصرية للتأليف والنشر ١٩٦٦ م، القاهرة.
10. تاريخ قضاة الأندلس: أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن النباهي المالقي الأندلسي. المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
11. تذكرة الحفاظ: أبو عبد الله شمس الدين الذهبي. دار إحياء التراث العربي، بيروت، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الثالث ١٣٣٣هـ.
12. التفسير ورجاله: محمد الفاضل، ابن عاشور. مكتبة المعارف، محمد سعيد حسن الكمال، الطائف، السعودية.
13. الجامع لأحكام القرآن. محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي. تصوير الطبعة الثالثة، دار الكتب المصرية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٧م.
14. حلى المغرب: ابن سعيد المغربي.
15. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: ابن فرحون المالكي، تحقيق: د. محمد الأحمدي أبوالثور. مكتبة دار التراث للطباعة والنشر، القاهرة.
16. سنن الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى بن الترمذي. تحقيق: أحمد شاكر. الطبعة الأولى ١٩٣٧ م - مصطفى البابي الحلبي القاهرة.
17. صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل النجاري. مطبعة دار الشعب، القاهرة.
18. الصلة: أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال. الدار المصرية للتأليف والنشر ١٩٦٦ م، القاهرة.
19. طبقات المفسرين: جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي. تحقيق: علي محمد عمر. الطبعة الأولى١٩٧٦م، مكتبة وهبه، القاهرة.
20. طبقات المفسرين: محمد بن علي بن أحمد الداودي. تحقيق: علي محمد عمر. الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ، مكتبة وهبه، القاهرة.
21. قلائد العقيان في محاسن الأعيان: أبو نصر الفتح بن خاقان. الطبعة الأولى ١٣٢٠ هـ مطبعة التقدم العلمية، القاهرة.
22. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي. تحرير: الحافظين، العراقي، وابن حجر. مكتبة القدس، القاهرة ١٣٥٣ هـ.
23. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية (الجزء الأول). تحقيق: أحمد صالح الملاح، القاهرة، ١٩٧٤م. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة القرآن والسنة (الجزء 3: 5). تحقيق: المجمع العلمي بفاس، مطبعة فضالة المحمدية. المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.
24. مدرسة التفسير في الأندلس: د. مصطفى إبراهيم المشني. الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
25. مقدمة ابن خلدون: عبد الرحمن بن خلدون. الطبعة الأولى، دار القلم، بيروت ١٩٧٨ م. (تصوير).
26. مقدمة أصول التفسير: بقي الدين أحمد ابن تيمية. الطبعة الرابعة ١٣٩٩ هـ، نشر قصي محب الدين الخطيب. المطبعة السفلية ومكتبتها، القاهرة.
27. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها: لسان الدين ابن الخطيب.
28. أحمد بن محمد المقري التلمساني. تحقيق: محمد يحيى الدين عبد الحميد. دار الكتاب العربي، بيروت.
29. الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن آيبك الصفدي. طبع بمساعدة المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، في مطابع دار صادر، بيروت١٩٧٠م.
30. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلفان. تحقيق: موسى محمد علي، ود. عزت على عيد عطية. دار الكتب الحديثة ١٩٧٤م.

1. () تاريخ علماء الأندلس لابن القرضي، قسم ١، ص 91. [↑](#footnote-ref-1)
2. () المقري، نفح الطيب، ج ٢، م 162. [↑](#footnote-ref-2)
3. () انظر: ابن فرحون: الديباج.

   المذهب: 2/252، الداودي: طبقات المفسرين ٢ /١٦٢.

   الذهبي: تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٢٩٤.

   المقري: نفح الطيب ٢/ ٢٣٣. [↑](#footnote-ref-3)
4. () ابن سعيد المغربي: في حلى المغرب 1/ 254. [↑](#footnote-ref-4)
5. () انظر ابن خلكان: وفيات الأعيان ٣/ ٢٩٥ وابن فرحون: الديباج المذهب 2/254، الداودي: طبقات المفسرين ٢ /١٦٢ المقري: نفح الطيب ٢/ ٢٣٣. [↑](#footnote-ref-5)
6. () ابن العربي، أحكام القرآن 1/381، 2/531. [↑](#footnote-ref-6)
7. () ابن العربي، أحكام القرآن 1/50، 2/689. [↑](#footnote-ref-7)
8. () ابن العربي، أحكام القرآن 3/1584. [↑](#footnote-ref-8)
9. () نفس العدد ٢/٨١٦. [↑](#footnote-ref-9)
10. () ابن العربي أحكام القرآن 2/583، 3/242. [↑](#footnote-ref-10)
11. () سورة هود، الآية ٦٩. [↑](#footnote-ref-11)
12. () ابن العربي أحكام القرآن 3/1063. [↑](#footnote-ref-12)
13. () ابن العربي، الأحكام 1/66، 3/564، 19/ 39، 3/1314، 3/1204، 1508. [↑](#footnote-ref-13)
14. () انظر: د. الشني، ابن العربي، وتفسير أحكام القرآن فصل ١٤١- ١٩٥ . [↑](#footnote-ref-14)
15. () انظر الشيني ( ابن العربي وتفسيره أحكام القرآن ٢٦٦ -٣١٢ ). [↑](#footnote-ref-15)
16. () نفس المصدر 4/1758، 1/418، 3/1101، 1/418، 3/1068. [↑](#footnote-ref-16)
17. () سورة المائدة الآية ٦. [↑](#footnote-ref-17)
18. () أحكام القرآن 2/582. [↑](#footnote-ref-18)
19. () سورة النساء، الآية ٤٣. [↑](#footnote-ref-19)
20. () المرجع السابق 1/446. [↑](#footnote-ref-20)
21. () 3/1419، وينظر أيضًا: 4/1838. [↑](#footnote-ref-21)
22. () ابن العربي أحكام القرآن: 820. [↑](#footnote-ref-22)
23. () انظر ابن العربي 3/1266. [↑](#footnote-ref-23)
24. () سورة الأعراف، الآية ١٨٩. [↑](#footnote-ref-24)
25. () وكان اسمه في الملائكة الحارث ، ذكره الترمذي، وهو ضعيف. [↑](#footnote-ref-25)
26. () سورة الأعراف ، آية: ١٨٩ - 190 [↑](#footnote-ref-26)
27. () انظر: ابن العربي 1/26، ٤/1634. [↑](#footnote-ref-27)
28. () انظر: ابن العربي 3/ ١٢٦٠، ١٣٣٦. [↑](#footnote-ref-28)
29. () ابن فرحون الديباج المذهب 2/٣٠٨. [↑](#footnote-ref-29)
30. () نفح الطيب 2/410. [↑](#footnote-ref-30)
31. () الديباج 2/308. [↑](#footnote-ref-31)
32. () الجامع لأحكام القرآن 1/3. [↑](#footnote-ref-32)
33. () المرجع السابق١/3. [↑](#footnote-ref-33)
34. () الديباج المذهب٢/5٢. [↑](#footnote-ref-34)
35. () سورة الانشقاق، الآيتان ٧-٨. [↑](#footnote-ref-35)
36. () سورة الانشقاق، الآيتان ٧-٨ . [↑](#footnote-ref-36)
37. () سورة النبأ، الآية٢٣. [↑](#footnote-ref-37)
38. () تفسير القرطبي 1/140 وما بعدها. [↑](#footnote-ref-38)
39. () سورة النساء ، الآية 1. [↑](#footnote-ref-39)
40. () تفسير القرطبي لأول سورة النساء. [↑](#footnote-ref-40)
41. () مجمع الزوائد7/163. [↑](#footnote-ref-41)
42. () انظر الإتقان 1/141. [↑](#footnote-ref-42)
43. () القرطبي 1/23. [↑](#footnote-ref-43)
44. () سورة البقرة الآية 219. [↑](#footnote-ref-44)
45. () القرطبي 3/51. [↑](#footnote-ref-45)
46. () السابق٩/ 10. [↑](#footnote-ref-46)
47. () سورة البقرة الآية٤١. [↑](#footnote-ref-47)
48. () القرطبي ١/333، وانظر 6/73 وغيرها. [↑](#footnote-ref-48)
49. () سورة النساء، الآية 161. [↑](#footnote-ref-49)
50. () سورة البقرة، الآية ١٥٨. [↑](#footnote-ref-50)
51. () انظر الصفدي الوافي بالوفيات، 2/122. [↑](#footnote-ref-51)
52. () ابن فرحون الديباج المذهب، 2/208. [↑](#footnote-ref-52)
53. () سورة البقرة، الآية 173. [↑](#footnote-ref-53)
54. () القرطبي ، 2/232. [↑](#footnote-ref-54)
55. () القرطبي ، 2/52. [↑](#footnote-ref-55)
56. () سورة يوسف ، الآية 24. [↑](#footnote-ref-56)
57. () سورة الأنعام، الآية 103. [↑](#footnote-ref-57)
58. () القرطبي ، 7/54. [↑](#footnote-ref-58)
59. () المرجع السابق 3/276. [↑](#footnote-ref-59)
60. () ترجمته: ابن بشكوال، الصلة: 2/386, الضبي: بغية الملتمس 389.

    النباهي: تاريخ قضاة الأندلس ١٠٩، ابن الخطيب، الإحاطة 2/521.

    الداودي: طبقات المفسرين 1/260. [↑](#footnote-ref-60)
61. () ابن خاقان/قلائد العقيان: 2/217. [↑](#footnote-ref-61)
62. () المقري: نفح الطيب 3/281. [↑](#footnote-ref-62)
63. () ابن الخطيب: الإحاطة 3/539. [↑](#footnote-ref-63)
64. () السيوطي: طبقات المفسرين ص ٦٠، بغية الوعاة ٢٩٥. [↑](#footnote-ref-64)
65. () ابن فرحون: الديباج المذهب 2/57. [↑](#footnote-ref-65)
66. () يمكن الوقوف على هذا في مقدمة تفسيره: المحرر الوجيز المقدمة ص 30. [↑](#footnote-ref-66)
67. () ابن عطية، المحرر الوجيز 1/١٢٠ - ١٢١. [↑](#footnote-ref-67)
68. () مقدمة التفسير لابن عطية ص 30. [↑](#footnote-ref-68)
69. () سورة الفاتحة، آية ٦. [↑](#footnote-ref-69)
70. () سورة البقرة، آية 5. [↑](#footnote-ref-70)
71. () سورة الرعد، آية ٧. [↑](#footnote-ref-71)
72. () سورة فصلت، آية ١٧. [↑](#footnote-ref-72)
73. () سورة آل عمران، آية ٩٦. [↑](#footnote-ref-73)
74. () ابن عطية، المحرر الوجيز٣/ ١٦٣. [↑](#footnote-ref-74)
75. () سورة آل عمران، آية ٩7. [↑](#footnote-ref-75)
76. () ابن عطية: المحرر الوجيز 3/170، «والحديث أخرجه الترمذي في سننه، باب ما جاء في التغليظ في ترك الحج 3/167، وقال: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وفى إسناده مقال، قال السيوطي في الجامع الكبير: رواه الترمذي». [↑](#footnote-ref-76)
77. () المحرر الوجيز 2/106، المحرر الوجيز، 3/118. [↑](#footnote-ref-77)
78. () سورة آل عمران، آية ٦٤. [↑](#footnote-ref-78)
79. () ابن عطية، 3/ 114. [↑](#footnote-ref-79)
80. () ابن عطية، 1/43. [↑](#footnote-ref-80)
81. () سورة البقرة آية ٢٣٤. [↑](#footnote-ref-81)
82. () ابن عطية، المحرر الوجيز ٢/٢١٥. [↑](#footnote-ref-82)
83. () ينظر أيضًا لابن عطية 3/49، 4/138، 3/62. [↑](#footnote-ref-83)
84. () سورة النساء، آية ١. [↑](#footnote-ref-84)
85. () انظر مدرسة التفسير في الأندلس، د. المشني ص 780. [↑](#footnote-ref-85)
86. () سورة آل عمران، آية ١. [↑](#footnote-ref-86)
87. () انظر 3/167، 4/132. [↑](#footnote-ref-87)
88. () ابن عطية، المحرر الوجيز ١/٣١. [↑](#footnote-ref-88)
89. () سورة البقرة، آية ٢٥٩. [↑](#footnote-ref-89)
90. () ابن عطية، ٢/ ٢٩٢. [↑](#footnote-ref-90)
91. () المقري، نفح الطيب 4/١٧١. [↑](#footnote-ref-91)
92. () ابن الخطيب، الإحاطة ٣/ ٥٣٩. [↑](#footnote-ref-92)
93. () ابن تيمية: مقدمته في أصول التفسير ٥٧. [↑](#footnote-ref-93)
94. () السيوطي: بغية الوعاة ٢9٥، وانظر أيضًا مقالات أخرى لابن عطية، ابن خلدون: المقدمة ٤٣١، محمد الفاضل بن عاشور، والتفسير ورجاله 376 وما بعدها. [↑](#footnote-ref-94)
95. () ابن الخطيب الإحاطة ٣/٣4. [↑](#footnote-ref-95)
96. () نفح الطيب 3/206 والداودي طبقات المفسرين 2/286. [↑](#footnote-ref-96)
97. () طبقات المفسرين 2/287. [↑](#footnote-ref-97)
98. () نفح الطيب 3/295. [↑](#footnote-ref-98)
99. () انظر البحر المحيط 1/2. [↑](#footnote-ref-99)
100. () المقدمة 1/2. [↑](#footnote-ref-100)
101. () مقدمة تفسير ا/٢. [↑](#footnote-ref-101)
102. () سورة البقرة، آية 26. [↑](#footnote-ref-102)
103. () أبو حيان البحر المحيط 1/7. [↑](#footnote-ref-103)
104. () أبو حيان 2/265. [↑](#footnote-ref-104)
105. () أبو حيان البحر المحيط 1/4. [↑](#footnote-ref-105)
106. () أبو حيان البحر المحيط 1/6. [↑](#footnote-ref-106)
107. () سورة الكهف، آية ٩. [↑](#footnote-ref-107)
108. () أبو حيان البحر المحيط، 6/100، والمثبت في صحيح البخاري باب الإجارة 3/119، وفي باب ما ذكر عن بني إسرائيل 4/408. [↑](#footnote-ref-108)
109. () أبو حيان، البحر المحيط 1/5. [↑](#footnote-ref-109)
110. () سورة البقرة، الآية 102. [↑](#footnote-ref-110)
111. () أبو حيان، البحر المحيط /1/133. [↑](#footnote-ref-111)
112. () سورة ص، آية 21. [↑](#footnote-ref-112)
113. () أبو حيان، البحر المحيط 4/57، 7/391، 8/289. [↑](#footnote-ref-113)
114. () أبو حيان، البحر المحيط 1/207، 5/279. [↑](#footnote-ref-114)
115. () سورة المائدة، آية 64. [↑](#footnote-ref-115)
116. () أبو حيان، البحر المحيط 3/523، وانظر أيضًا تفسيره للاستواء 4/307. [↑](#footnote-ref-116)
117. () سورة البقرة آية ٢6. [↑](#footnote-ref-117)
118. () أبو حيان البحر المحيط ١/124، وينظر أيضًا الرد على المعتزلة والتشنيع عليهم /1/254، ٤/382- 383. [↑](#footnote-ref-118)